دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية المقبلة واقعية ذات خيارات محدودة
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	العناني، خليل
المجلد/العدد:	ع 135
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	خريف
الصفحات:	42 - 59
رقم MD:	55859
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	أسلحة الدمار الشامل ، الولايات المتحدة الأمريكية ، السياسة الخارجية ، الديمقراطية ، أحداث 11 سبتمبر 2001، مكافحة الإرهاب ، الأحوال الاقتصادية ، القوة العسكرية ، العلاقات الخارجية، الشرق الأوسط ، إيران ، الإنسحاب العسكري ، العراق ، الصراع العربي - الإسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/55859

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية المقبلة .. واقعية ذات خيارات محدودة

خليـــل العنانـــــي
باحث مصري بمعهد بروكينجز للأبحاث، واشنطن

جدل واسع تشهده دوائر الفكر والسياسة في الولايات المتحدة حول طبيعة وشكل السياسة الخارجية الأمريكية خلال المرحلة المقبلة، خاصة إذا ما جاءت إدارة ديمقراطية للبيت الأبيض في يناير 2009. ويرتكز هذا الجدل حول ثلاث نقاط أساسية أولها، كيف سيتعامل الرئيس المقبل، بغض النظر عن الحزب الذي ينتمي إليه سواء كان جمهورياً أو ديمقراطياً، مع الإرث الثقيل للإدارة الحالية بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش؟ وثانيها، هل ستلجأ الإدارة المقبلة إلى انتهاج سياسة خارجية أكثر واقعية وذلك دون تهديد المصالح الأمريكية؟ وثالثها، ما هي الركائز الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة؟.

نظـام دولـي غـير تقلـيدي

من المتوقع أن ترث الإدارة الأمريكية المقبلة نظاماً دولياً يختلف كثيراً عن ذلك الذي ورثته إدارة الرئيس بوش أوائل القرن الحالي، وذلك ليس فقط بسبب الإرث الثقيل الذي خلّفته إدارة الرئيس بوش على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية، وأفقد الولايات المتحدة كثيراً من مصادر قوتها، وإنما أيضاً بسبب التحولات التي شهدتها الساحة الدولية مؤخراً، سواء بسبب الأزمة الروسية – الغربية، والتي لا تزال تداعياتها مستمرة، أو لصعود أقطاب « اقتصادية » جديدة منافسة للولايات المتحدة، أو لضعف الثقة في قدرة الولايات المتحدة على قيادة النظام الدولي كقوة وحيدة مهيمنة، وهو ما يفرض تحديات غير تقليدية على السياسة الخارجية الأمريكية خلال الأعوام الأربعة المقبلة.

فمن جهة يتفق كثيرون على أن الرئيس المقبل سوف تكون مهمته صعبة في إصلاح ما أفسدته الإدارة الجمهورية التي سوف تغادر البيت الأبيض أوائل عام 2009، بيد أن السؤال هو: كيف يتم ذلك دون حدوث خسائر في الصورة والمكانة الأمريكية خارجياً؟ بمعنى آخر، كيف يمكن التخلص من إرث « ما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 » دون أن تفقد الولايات المتحدة مكانتها وقيادتها العالمية. ولا يريد البعض أن تقوم الإدارة المقبلة، خاصة إذا كانت ديمقراطية وفي محاولة لإثبات اختلافها عن الجمهوريين، بالتخلي عن الأهداف الأساسية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد سبتمبر 2001، خاصة فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإنهاء الاستبداد ودعم الديمقراطية، وذلك لمجرد الاختلاف عن الإدارة الجمهورية.

فعلى سبيل المثال يشير روبرت كيجان، وهو من كبار منظري السياسة الخارجية للجمهوريين طيلة مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، إلى أنه سيكون خطأً جسيم إذا ما قامت الإدارة المقبلة بالتخلص مما حققته إدارة الرئيس بوش في إدارة ملفات مثل الحرب على الإرهاب، وحماية المصالح الأمريكية خارجياً، وتحقيق التفرد في قيادة العالم طيلة السنوات السبع الماضية، بعد فترة التردد والرعونة التي شهدتها مرحلة بيل كلينتون خلال التسعينات [1].

ولكن لسوء الحظ فإن ما فعلته إدارة الرئيس بوش خلال الأعوام السبعة الماضية، لم يكن مجرد إعلان « الحرب على الإرهاب » بكل تعقيداتها، وإنما إعادة تعريف السياسة الخارجية الأمريكية وفق منظور جديد قام على ثلاثة محاور رئيسية هي: تثبيت الأحادية الأمريكية من خلال إعادة الاعتبار للقوة العسكرية كمحدد رئيسي في السياسة الخارجية، والتخلي عن الشراكة الدولية كأساس لإدارة النظام الدولي، والتورط الثقيل في إدارة الصراعات المحلية والإقليمية دون القدرة على حلّها.

وكانت إحدى النتائج الكارثية لالتزام هذا الاقتراب (اقتراب الثاني عشر من سبتمبر كما يطلق عليه روبرت كيجان) أنه شوّه السياسة الخارجية الأمريكية، وأضفى عليها بعداً عدائياً امتد

(1) Robert Kagan, The September 12 Paradigm : America, the World, and George W. Bush, Foreign Affairs, September / October 2008, p. 22.

من أمريكا اللاتينية وحتى جنوب شرق آسيا. وهو اقتراب ثبتت نتائجه العكسية خلال السنوات الماضية. فمن جهة أولى تعاني الولايات المتحدة حالياً من وضع اقتصادي صعب للغاية، وذلك عطفاً على التكاليف الباهظة للحرب على الإرهاب التي وصلت إلى نحو 2 تريليون دولار وفق إحصاءات وزارة الأمن الوطني الأمريكية [2]. وقد أدى هذا الإنفاق الباهظ، فضلاً عن عوامل أخرى كارتفاع أسعار النفط وأزمة الكساد الراهنة في سوق العقارات الأمريكية ... إلخ، إلى التأثير على الوضع الاقتصادي « العالمي » للولايات المتحدة.

لذا لم يكن غريباً أن تتردد حالياً، وبشكل مضطرد وقوي، مقولات حول تدهور « المكانة » الدولية للولايات المتحدة كقوة اقتصادية جبارة، وصعود قوى اقتصادية جديدة كالصين والهند وروسيا والبرازيل، وهو ما يشرحه بشكل مستفيض فريد زكريا في كتابه الأخير « ما بعد الزمن الأمريكي » [3].

ومن جهة ثانية، أثبت تجربة السنوات « السبع العجاف » الماضية أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تدير العالم بمفردها، ليس بسبب تدني قدراتها وكفاءتها العسكرية والاقتصادية، وإنما بسبب تدهور مكانتها « المعنوية » كقوة مهيمنة يمكن الوثوق في رشادتها وقدرتها على قيادة النظام الدولي بسلاسة وهدوء. بل أثبتت تجربة الحرب الجورجية – الروسية الأخيرة أن ثمة مأزقاً يواجه الولايات المتحدة في القدرة على « ضبط » علاقتها بالقوى الدولية الصاعدة مثل روسيا الاتحادية، فضلاً عن تآكل سقف خياراتها الإستراتيجية في التعاطي مع أزمة من هذا النوع.

وإذا كان البعض لا يجادل في ديمومة « هيمنة » الولايات المتحدة على إدارة الشأن الدولي، عطفاً على قدراتها العسكرية والتكنولوجية والعلمية، إلا أن كثيرين يشككون في نجاعة « النهج الانفرادي » كاقتراب وحيد في إدارة السياسة الخارجية. وهو ما يقلل عملياً من كفاءة استخدام تلك القدرات، أو على نحو ما يرى لي هاملتون أنه بقدر ما لا يمكن التشكيك في

(2) Cost of War on Terror, Homeland Security Research, at : http://www.homeland securityresearch.net/2008/05/01/cost-of-war-on-terror/

(3) Fareed Zakaria, The Post-American World, W.W. Norton publishers, 2008.

تفرد الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، إلا أن ثمة سوء إدارة واستخدام لمفردات هذه القوة على غرار ما فعلت إدارة الرئيس بوش خلال فترتيها [4].

ومن جهة ثالثة، تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن حل أي من الصراعات الدولية التي تورطت فيها طيلة السنوات السبع الماضية، ويظل الشرق الأوسط مسرحاً مهماً لإثبات سلامة هذه الفرضية. والمدهش أن هذا العجز قد خلق نمطاً جديداً من الصراعات يمثل، بحق، معضلة للنظام الدولي الراهن وهو « صراعات الدول الضعيفة » التي تزداد باضطراد وتمثل تحدياً رئيسياً للمجتمع الدولي.

وإذا كان من نافلة القول بأن النظام الدولي شهد طيلة العقدين الماضيين صعود الفاعلين ما دون الدولة، فإن المعضلة أن هؤلاء الفاعلين باتوا هم المؤثرين في صياغة المشهد الدولي أكثر من الدول والتنظيمات الدولية ذاتها. ومثال ذلك تنظيم القاعدة، وتفريعاته الجهادية والأصولية، وتنظيمات المقاومة المسلحة مثل حزب الله وحركة حماس وجيش المهدي والحرس الثوري الإيراني وحزب العمال الكردستاني، وهو ما أطلق عليه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق « هنري كيسنجر » نمط « تقعيد العلاقات الدولية » أو Metastasization the International Relations باعتبار أن العلاقات الدولية سوف تشهد نوعاً جديداً من الحروب هو « الحروب داخل الدولة » [5].

ومن جهة أخيرة، فإنه إذا كان النظام الدولي يتسم بنوع من « الأحادية » العسكرية والإستراتيجية للولايات المتحدة، فإن موجة العولمة، التي روجتها الولايات المتحدة طيلة التسعينات من القرن الماضي، قد قللت كثيراً من جاذبية هذه الأحادية، مقابل صعود ملحوظ للمزايا الاقتصادية والتكنولوجية. وهو ما جعل فرانسيس فوكوياما يشير إلى أن النظام الدولي الراهن يشهد « تعددية قطبية » في المراكز الاقتصادية حول العالم، على غرار ما هو الحال في شبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، والخليج العربي، وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وهو ما

(4) Lee H. Hamilton, After Bush : What an Obama Administration Should Do ? The American Interest, Volume 4, Number 1, September – October 2008.

(5) Henry A. Kissinger, After Lebanon, Washington Post, September 13, 2006.

يدفع بالضرورة إلى إعادة النظر في نظريات العلاقات الدولية التي حكمت النظام الدولي طيلة القرن العشرين [6].

وبشكل سريع يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه الإدارة الأمريكية المقبلة فيما يلي:

- تدهور مكانة الولايات المتحدة كقطب دولي مهيمن، وذلك عطفاً على الفشل في حل أي من الصراعات الدولية سواء في الشرق الأوسط أو خارجه.
- انهيار مصداقية الولايات المتحدة كقوة « رمزية » ناعمة تسعى لنشر قيم ومبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية.
- ضعف الثقة في قدرة الولايات المتحدة على إدارة النظام الدولي بمفردها، وقد كشفت الحرب الجورجية – الروسية مدى هشاشة الدور الأمريكي في ضبط توازن النظام الدولي على غرار ما كانت تفعل طيلة التسعينات من القرن الماضي.
- انتهاء القطبية « الاقتصادية » للولايات المتحدة وصعود منافسين جدد في جهات العالم الأربع.

واقعية ذات خيارات محدودة

بقدر ما ستسعى الإدارة الأمريكية المقبلة إلى التعاطي مع الواقع الجديد الذي أفرزته سياسات الرئيس بوش طيلة فترتي إدارته، بقدر ما تثار التساؤلات حول حدود الإستراتيجية « الواقعية » التي يجب على الولايات المتحدة اتباعها خلال المرحلة المقبلة، دون أن يكون ذلك على حساب المكانة والمصالح الأمريكية في الخارج.

ويبدو الأمر أكثر تعقيداً حين يشير البعض إلى أن المأزق الذي تواجه السياسة الخارجية اليوم أشبه بذلك الذي واجهته بريطانيا أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حين سعت إلى تخفيف قبضتها عن النظام الدولي حينذاك، وقبلت بصعود قوى دولية منافسة لها،

(6) Francis Fukuyama, Is America Ready for a Post American World, The American Interest, Volume 4, Number 1, September – October 2008, p. 3.

كروسيا والصين واليابان والنمسا والمجر والولايات المتحدة، مما أدى في النهاية إلى فقدانها مكانتها وقيادتها للنظام الدولي [7].

بكلمات أخرى تبدو الإدارة الأمريكية المقبلة وكأنها تواجه نظاماً عالمياً جديداً في طور التشكّل، سوف يفرض عليها ضرورة إعادة تعريف الدور الأمريكي وحدوده في تشكيل هذا النظام الجديد. وإذا كان من الصعب توقع حدوث « انقلاب » أو تحوّل جذري في السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة المقبلة، فإن ثمة تحوّلاً هو واقع لا محالة في كيفية استخدام أدوات السياسة الخارجية من أجل تحقيق المصلحة الأمريكية في ظل هذا النظام الدولي «الناشئ».

وهنا يجب الاعتراف بمحدودية الخيارات التي سوف تلجأ إليها الإدارة الأمريكية لتصحيح بوصلة سياستها الخارجية وذلك في ظل الإرث الثقيل لإدارة الرئيس بوش التي سوف تجعل مهمة الرئيس القادم صعبة للغاية، ولكن يمكن القول بأن ثمة خطوطاً عريضة سوف تمثل الخلفية المتوقعة للسياسة الخارجية الأمريكية خلال المرحلة المقبلة يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- إعادة النظر في إستراتيجية « الحرب على الإرهاب » :

من السذاجة افتراض أن الإدارة الأمريكية المقبلة سوف تتراجع عن مسألة « الحرب على الإرهاب » لمجرد الفشل في الإمساك بأسامة بن لادن ونائبه أيمن الظواهري، أو لأن الولايات المتحدة تواجه وضعاً صعباً في أفغانستان وباكستان والعراق.

بيد أن فشل إستراتيجية بوش في الحرب على الإرهاب، وما نجم عنها من توتير علاقة الولايات المتحدة بالعديد من الدول خاصة في العالم الإسلامي، يفرض حتمية حدوث مراجعة حقيقية لهذه الإستراتيجية، بحيث تضمن توسيع التحالف الدولي ضد الإرهاب من جهة، وتحسين صورة الولايات المتحدة خارجياً من جهة أخرى.

---

(7) Robert Kagan, The Return of History and the End of The Dreams, Random House, 2008.

ولعل نقطة الانطلاق في هذا الصدد هو فك الارتباط بين السياسة الخارجية والسياسة الأمنية للولايات المتحدة، ذلك أن التقاطع بينهما طيلة السنوات السبع الماضية شوّه صورة الولايات المتحدة، وأضفى عليها وجعلها تبدو كـ « وحش » يسعى للانتقام من أي طرف. وقد أدى إفراط الجمهوريين المحافظين في استخدام الرؤية « المثالية » كإطار لتنفيذ السياسة الخارجية إلى أخطاء كثيرة جلبت العداء والكراهية للولايات المتحدة.

كما أن إعادة النظر في مسألة « الحرب على الإرهاب » سوف يتطلب من الإدارة المقبلة التركيز على أربع نقاط، أولها وضع تعريف منهجي وجغرافي للإرهاب بعيداً عن التأثير الأيديولوجي، وثانيها الاستخدام المشروط و « الشرعي » للقوة العسكرية، وثالثها، الاعتراف بالحقائق المتغيرة للعلاقات الدولية حالياً لتحديد كيفية التعاطي معها بعقلانية، ورابعها، إعادة بناء شبكة التحالف الدولية وفق أسس مشتركة.

وفي هذا الصدد كان الخلاف قوياً بين مرشحي الرئاسة الأمريكية الجمهوري جون ماكين والديمقراطي باراك أوباما حول تعريف مصادر الإرهاب، ففي الوقت الذي يرى فيه ماكين أن العراق يمثل الجبهة الرئيسية في الحرب على الإرهاب، يرى أوباما أن أفغانستان هي الأولى بالنظر والاهتمام من العراق، باعتبارها دولة فاشلة وتمثل تهديداً للأمن الأمريكي.

ويبدو أوباما أكثر وضوحاً من ماكين في هذا الصدد، ليس فقط لأنه يحاول تصحيح خطأ غزو العراق الذي ثبت فيما بعد عدم وجود علاقة بينه وبين تنظيم القاعدة كما ادعت إدارة بوش، وإنما أيضاً لأن الأوضاع في أفغانستان تبدو خطيرة ومكلّفة للولايات المتحدة في الأمد الطويل. لذا فإن ثمة إجماعاً أمريكياً داخلياً على ضرورة الاهتمام بأفغانستان كجبهة رئيسية في الحرب على الإرهاب خاصة في ظل تنامي قوة طالبان وفشل حكومة حامد قرضاي في تصحيح الأوضاع خلال السنوات الست الماضية.

وفي هذا الصدد يشير ريتشارد هولبرك سفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة وأحد أقطاب الحزب الديمقراطي، إلى أنه من الضروري على الرئيس المقبل أن يسعى إلى

التوفيق بين ثلاثة متناقضات، الحرب على الإرهاب، والحفاظ على القيم الأمريكية، وخلق تحالف دولي قوي [8].

باختصار سوف يكون على الإدارة المقبلة إعادة النظر في اقتراب Paradigm « الحرب على الإرهاب » بحيث سوف يكون عليها حماية الأمن القومي الأمريكي، وفي نفس الوقت ضمان عدم تشويه صورة الولايات المتحدة خارجياً.

2- الشراكة الدولية مقابل الهيمنة الأحادية:

إحدى مهام الرئيس الأمريكي المقبل سوف تكون إعادة تعريف دور الولايات المتحدة في النظام الدولي الراهن، وذلك بحيث يمكن الجمع بين متناقضين أولهما تحقيق قدر أكبر من الشراكة الدولية في قضايا كثيرة كالحرب على الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتغير المناخي، ومواجهة تكتلات المخدرات والجريمة الدولية، ومواجهة الكوارث الطبيعية والإنسانية. وثانيهما، ضمان التفوق الأمريكي على بقية القوى الدولية المتنافسة خاصة في ظل تغير موازين القوة الاقتصادية بشكل يهدد مكانة الولايات المتحدة.

وإذا كان المرشح الديمقراطي باراك أوباما يؤكد دوماً على أهمية تحقيق شراكة دولية متوازنة، فإن بعض المحافظين الجدد يحذرون من مغبة العودة للحقبة « الكلينتونية »، نسبة للرئيس السابق بيل كلينتون، باعتبارها قد تمثل دليلاً على ضعف الولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد يشير روبرت كيجان إلى أن الرئيس كلينتون رغم محاولاته تشييد شراكة دولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أنه كان يرى دوراً مغايراً للولايات المتحدة على الساحة الدولية يتمثل في « حارس الأمن الدولي » Guardian of International Security، ولكن هذا لم يرض الشركاء الآخرين كأوروبا والصين وروسيا، وهو كان يرى ضرورة إعلان الولايات المتحدة قطباً دولياً مطلقاً بغض النظر عن النتائج طالما فشلت إدارة كلينتون في الحفاظ على معادلة (الشراكة/القطبية الأحادية). لذا فقد قامت إدارة بوش

(8) Richard Holbrooke, The Next President : Mastering a Daunting Agenda, Foreign Affairs, September / October 2008.

بالانقضاض على ميراث كلينتون فتراجعت عن التصديق على اتفاق « كيوتو » للتغير المناخي، وعارضت ميثاق « المحكمة الجنائية الدولية »، ورفضت مراجعة « معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية » [9].

بيد أن المعضلة هي أن الإدارة المقبلة سوف تكون مضطرة للتوفيق بين هذه المتناقضات، ليس فقط بسبب التغيرات الجديدة التي طرأت على البيئة الدولية طيلة الأعوام السبعة الأخيرة، وإنما أيضاً بسبب ثبوت عدم قدرة إدارة الرئيس بوش على قيادة النظام الدولي كقوة وحيدة. وفي هذا الصدد يشير جاري هارت إلى أن أي سياسة خارجية أمريكية خلال المرحلة المقبلة يجب أن تعمل على مواجهة ستة تحديات هي [10]:

- احتواء القوى الصاعدة مثل الصين والهند وروسيا.
- إدارة عمليات العولمة بحيث تحقق أكبر الفوائد للولايات المتحدة.
- المنع الصارم لانتشار أسلحة الدمار الشامل خاصة السلاح النووي.
- تقليل مخاطر الاحتباس الحراري.
- تشييد شبكة عالمية لمحاصرة الأوبئة والأمراض الخطرة.
- محاصرة وسحق حركات التطرف والإرهاب الجهادية.

ويرى كثيرون أن الإدارة الأمريكية المقبلة، خاصة إذا كانت ديمقراطية، يجب أن تقوم بإعادة النظر في هيكلية المؤسسات الدولية الراهنة، فلا يعقل أن يتم إدارة المتغيرات التي طرأت على النظام الدولي خلال العقدين الماضيين بنفس المؤسسات والأجهزة الدولية التي أنشئت قبل ستين عاماً مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ... إلخ.

وفي سبيل الخروج من هذه المعضلة (معضلة التوفيق بين الشراكة الدولية والهيمنة الأحادية) فمن المتوقع أن تعود الولايات المتحدة لاستخدام الدبلوماسية كأداة لحل الصراعات

(9) Robert Kagan, The September 12 Paradigm : America, the World, and George W. Bush, Op.Cit., p. 23.

(10) Gary Hart, After Bush : What an Obama Administration Should Do ? The American Interest, Volume 4, Number 1, September – October 2008.

الدولية، وأن تسعى لتوسيع حيز المسؤولية الدولية بإشراك أطراف أخرى في إدارة النظام الدولي، فضلاً عن محاولة « تبريد » الوضع الراهن للعلاقات الدولية بحيث يحل التعاون والاحتواء محل المواجهة والصراع التي هيمنت على البيئة الدولية طيلة السنوات الماضية.

3- حدود الدور الخارجي للولايات المتحدة:

ثمة جدل قوي داخل أروقة الفكر والسياسة الأمريكية حول طبيعة الدور الخارجي للولايات المتحدة في القضايا العالمية. ففي الوقت الذي يرفض فيه البعض أي انخراط أمريكي في قضايا لا تخدم المصلحة الأمريكية بشكل مباشر، يرى البعض ضرورة وجود دور أمريكي « عالمي » يمثل إلهاماً للآخرين.

وهنا يشير البعض إلى أن الولايات المتحدة دفعت ثمناً غالياً بسبب التورط في صراعات إقليمية خلال التسعينات كما حدث في هاييتي والصومال والبلقان حيث لم توجد مصلحة أمريكية حقيقة هناك، وذلك في إطار ما أطلق عليه البعض « الدور الاجتماعي » Social Work للولايات المتحدة [11].

بينما يرى آخرون أن هذا « الدور الاجتماعي » يمثل إحدى الأدوات الضرورية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال المرحلة المقبلة، ليس فقط لأنه قد يمحو بعضاً من سلبيات الصورة الأمريكية حول العالم، وإنما أيضاً لأنه يمثل ضرورة إستراتيجية من أجل سحب البساط من تحت أقدام المنافسين. وهنا يشير فرانسيس فوكوياما إلى أن هذا الدور الاجتماعي يمثل رأس مال مهم لجميع منافسي الولايات المتحدة مثل أحمد نجاد في إيران، وهوجو شافيز في فنزويلا، وإيفو مورايس في بوليفيا، وحسن نصر الله في لبنان، وحماس في الأراضي الفلسطينية، والإخوان المسلمين في مصر... إلخ. فهؤلاء جميعاً، حسبما يرى فوكوياما، يعتمدون على « الدور الاجتماعي » كمصدر مهم لقوتهم وشرعيتهم [12].

---

(11) Michael Mandelbaum, Foreign Policy as Social Work, Foreign Affairs, January / February 1996.

(12) Francis Fukuyama, Op.Cit., p. 5.

وتتبدى معضلة الدور الخارجي للولايات المتحدة بشكل أكبر فيما يخص قضية نشر الديمقراطية والحريات حول العالم. وفي هذا الصدد يشير البعض إلى أن معضلة الرئيس بوش لم تكن في إعلانه مبدأ دعم الديمقراطية والحريات وإنما في كيفية تنفيذ هذا المبدأ بشكل واقعي [13]. لذا تبدو مهمة الرئيس المقبل في كيفية التوفيق بين دعم الديمقراطية وحماية المصالح الأمريكية التي قد تتهدد في حال وصول أعداء الولايات المتحدة للحكم في الدول المستبدة. ويبدو الخيار الواقعي هنا أن الولايات المتحدة سوف تسعى لنشر الديمقراطية ولكن بشكل غير مباشر من خلال دعم منظمات المجتمع المدني وترسيخ قيم الحرية والمساواة، ولكن دون إزاحة مباشرة للأنظمة السلطوية.

شرق أوسط على حافة « الفشل »

يمثل الشرق الأوسط معمل اختبار جاد لخيارات السياسة الخارجية الأمريكية للإدارة المقبلة، ليس فقط لأنه كان بمثابة « مقبرة » لسياسات الإدارة الراحلة عن البيت الأبيض، وإنما أيضاً بسبب محدودية الفرص المتاحة أمام الإدارة المقبلة في ظل تغيّر ملامح البيئة الإقليمية طيلة السنوات السبع الماضية.

ويجمع كثير من الباحثين والمراقبين في الولايات المتحدة على أن الإدارة المقبلة سوف تواجه « شرق أوسط جديد » على حافة الانفجار. وستكون مهمة الإدارة المقبلة كيفية ترميم الأوضاع المتردية التي خلّفتها إدارة الرئيس بوش وسحب فتيل مثل هذا الانفجار. أو كما يقول ستيفن كوك من مجلس العلاقات الخارجية أن « وظيفة الرئيس المقبل سوف تكون فقط مجرد التعرف على الأوضاع الجديدة في الشرق الأوسط، وليس كيفية التعاطي معها » [14].

(13) John Lewis Gaddis, Ending Tyranny : The Past and Future of an Idea, The American Interest, Volume 4, Number 1, September – October 2008.

(14) Steven A. Cook, Disentangling Alliance; America in the Middle East, The American Interest, Volume 4, Number 1, September – October 2008, p. 64.

لذا فإن ثلاث مهام رئيسية سوف يكون على الرئيس الأمريكي المقبل التعامل معها بجدية، وهي التعرف على الفرص المتاحة لإعادة تثبيت مكانة الولايات المتحدة، وكيفية التحكم في الأزمات المتجددة، وكيفية إعادة بناء التحالفات في ظل المتغيرات الجديدة في المنطقة.

وإذا كان صحيحاً أن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة لا تزال على حالها، والتي تتلخص في ذلك المثلث التقليدي وهو (النفط، إسرائيل، ودعم الحلفاء)، أضيف إليهم لاحقاً في مرحلة ما بعد سبتمبر 2001 بعدان جديدان هما (مكافحة الإرهاب، ومنع ظهور قوى جديدة تسعى للهيمنة على الإقليم)، فإن سياسات الرئيس بوش طيلة السنوات الماضية قد خلقت تهديدات حقيقية لهذه المصالح، ما يفرض على الإدارة المقبلة ضرورة إعادة النظر في سياستها الخارجية تجاه المنطقة وهو ما يمكن توضيحه من خلال تناول أهم الملفات التي سوف تحتل الأولوية في أجندة الرئيس المقبل.

1- صعـــود إيـــران:

ثمة هواجس أمريكية جادة بأن يكون صعود إيران بمثابة نهاية للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، أو على نحو ما أشار إليه بشكل صريح ريتشارد هاش بأن فترة الهيمنة الأمريكية على المنطقة التي بدأت مع حرب الخليج الأولى في طريقها إلى الزوال بسبب صعود إيران [15].

لذا فقد كانت إيران بمثابة مزاد انتخابي بين كلا المرشحين جون ماكين وباراك أوباما طيلة الحملة الانتخابية. ففي الوقت الذي يرى فيه ماكين أنه لابد من ردع طهران عن المضي قدماً في برنامجها النووي ولو باستخدام القوة، فإن أوباما يعطي الأولوية للخيار الدبلوماسي، وهو لم يمانع من إجراء مفاوضات مباشرة مع الإيرانيين في حال قبولهم بالتخلي عن طموحاتهم النووية وعدم تهديدهم بإزالة إسرائيل.

وتمثل إيران، بحق، معضلة حقيقية للرئيس المقبل، ليس فقط باعتبارها تشكل تهديداً لإسرائيل، الحليف الأساسي لواشنطن في المنطقة، وإنما لأنها تمثل تهديداً للنفوذ الأمريكي في المنطقة بوجه عام، خاصة في ظل امتداد أذرعها لقلب المنطقة العربية.

---

(15) Richard Hass, "The New Middle East", Foreign Affairs, November / December 2006.

وبوجه عام يمكن القول بأن المقاربة المتوقعة للرئيس الأمريكي المقبل، خاصة إذا ما كان ديمقراطياً، أنها سوف تلجأ إلى احتواء إيران، على الأقل كنوع من إبراء الذمة قبل اتخاذ أي إجراء عسكري ضدها. وهنا يشير البعض إلى أن سعي إيران الحثيث لامتلاك السلاح النووي إنما ينبع من شعورها بالتهديد الدائم من الولايات المتحدة التي تعلن صراحة رغبتها في تغيير النظام في طهران، وأنه بدون تغيير لغة الخطاب الأمريكي تجاه إيران فلن تتراجع إيران عن مسعاها النووي [16].

وتبدو خيارات الرئيس المقبل في التعاطي مع طهران مقيّدة بثلاثة محددات، أولها مستقبل الوجود الأمريكي في العراق، وقدرة واشنطن على الانسحاب من العراق قبل أن تكمل طهران دورة وقودها النووي. وثانيها، مدى قدرة الإدارة المقبلة على توفير إجماع دولي في حالة اتخاذ قرار بردع إيران عسكرياً، وهو أمر يبدو عسيراً في ظل توتر العلاقات مع روسيا، وضبابية الموقف الصيني من هذه المسألة. وثالثها، قدرة إيران على الرد العسكري على أي هجوم ضدها.

2- الخروج من العراق:

يمثل الانسحاب من العراق إحدى القضايا المؤثرة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي يراها البعض بمثابة استفتاء غير مباشر على خياري البقاء أو الانسحاب، وذلك بسبب الخلاف الشديد بين مواقف جون ماكين وباراك أوباما. وبغض النظر عن هذا الجدل فإن إحدى المهام العاجلة للرئيس المقبل سوف تكون مسألة الانسحاب من العراق سواء كان ذلك خلال فترة وجيزة حسبما يردد دائماً أوباما، أو خلال عقود كما يرى ماكين.

ويبدو أن تحسن الأوضاع الأمنية في العراق، فضلاً عن إصرار حكومة نوري المالكي على ضرورة جدولة الانسحاب الأمريكي من العراق يدفعان بخيار سحب القوات الأمريكية إلى الطاولة، وهو ما يقوي من حظوظ المرشح الديمقراطي باراك أوباما.

---

(16) Steven Cook, Ibid, p. 65.

من جهة أخرى فإن مهمة الرئيس القادم سوف تتمثل في كيفية التوصل لاتفاق مع العراقيين حول مستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة إستراتيجياً واقتصادياً وأمنياً، فضلاً عن تقنين الوجود الأمريكي في العراق خلال مرحلة ما بعد الانسحاب.

ولعل السؤال الذي سوف تسعى الإدارة المقبلة للإجابة عليه قبل اتخاذ أي قرار بالانسحاب هو: هل يمكن ضمان وجود عراق آمن ومستقر في حال انسحاب القوات الأمريكية من هناك؟ هنا يشير البعض إلى أن ثمة تحديات لا تزال تواجه أي خيار أمريكي بالانسحاب، وتتمثل في، أولاً قدرة حكومة المالكي على دمج قوات الصحوة « السنية » في الجيش العراقي، وثانيها، مدى نجاحها في تفكيك أسلحة الميليشيات الشيعية التي تنتمي لجيش المهدي والمجلس الأعلى الإسلامي، ومدى قدرتها على تحقيق مصالحة وطنية شاملة مع بقية الطوائف العراقية خاصة السنة [17].

لذا فإن أي قرار أمريكي بالانسحاب من العراق سيكون مرهوناً بأربعة محددات، أولها التأكد من كفاءة القوات العراقية في السيطرة على الأوضاع في العراق، وثانيها التأكد من القضاء على تنظيم القاعدة بشكل كامل. وثالثها، التأكد من قدرة الحكومة العراقية على السيطرة على العراق ومنع أي محاولة للانفصال سواء شمالاً أو جنوباً. ورابعها التأكد من أن العراق لن يصبح مرتعاً لإيران بحيث تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة.

3- الصراع العربي - الإسرائيلي:

على الرغم من أن الصراع العربي – الإسرائيلي لم يحتل مساحة مؤثرة في الحملة الانتخابية لكلا المرشحين الديمقراطي والجمهوري، إلا أن ثمة شعوراً عاماً بضرورة دفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام. بل ثمة من يربط بإعادة المصداقية للولايات المتحدة في المنطقة، وضرورة البحث عن حل واقعي للصراع العربي – الإسرائيلي.

---

(17) Stephen Biddle, Michael E. O'Hanlon, and Henneth M. Pollack, How to Leave a Stable Iraq, Foreign Affairs, September / October 2008, p. 45.

وإذا كانت إدارة الرئيس بوش قد أبدت اهتماماً ملحوظاً بعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال عاميها الأخيرين، إلا أنها لم تفلح في التوصل إلى اتفاق سلام بنهاية العام الحالي على غرار ما وعد الرئيس بوش عقب مؤتمر « أنابوليس » الذي عقد أواخر عام 2007.

بيد أن الإدارة المقبلة سوف تكون مضطرة للتعامل مع حقيقتين جديدتين فيما يخص الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، الأولى هي تعقّد قضايا الحل النهائي، ورفض إسرائيل التنازل عن مواقفها فيما يخص قضيتي القدس واللاجئين، ما يعني إما قبول الرئيس المقبل بهذا الواقع وبالتالي محاولة تسويقه للعرب والفلسطينيين، وإما محاولة إقناع الإسرائيليين بضرورة التراجع عن هذا الموقف، وهو ما يصعب تخيله في ظل عدم وجود ضغط أمريكي حقيقي على تل أبيب.

أما الحقيقة الثانية فهي طبيعة الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني سياسياً وجغرافياً، وما يفرضه من تحديات على كيفية وضع رؤية أمريكية للتعاطي مع أطروحات حل الدولتين الذي كان قد اقترحه الرئيس بوش في فترته الرئاسية الأولى.

وسيكون على الرئيس الأمريكي المقبل العمل على تحقيق ما يلي :

- البحث عن آلية جديدة لإعادة الروح لعملية السلام المجمّدة منذ إدارة كلينتون، وهنا ستكون الإدارة المقبلة أمام خيارين، إما التخلص من « خريطة الطريق » ووضع خطة جديدة للتوصل إلى سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإما إعادة الاعتبار لخريطة الطريق باعتبارها مرجعية أي اتفاق قد يتم التوصل إليه بين الطرفين، وهنا لابد على هذه الإدارة دفع كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لاحترام تعهداتهما وبذل الجهد للتوصل إلى اتفاق سلام محدد الأجل.
- سيكون على الإدارة المقبلة وضع مسافة فاصلة بين مواقفها والمواقف الإسرائيلية، وذلك إذا ما رغبت في تحقيق نقلة نوعية في دورها كوسيط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وهنا ستكون قضية وقف بناء المستوطنات إحدى الاختبارات الجادة لقدرة هذه الإدارة على فرض نفسها كوسيط نزيه بين الطرفين.

- سيكون على الإدارة الأمريكية إعادة النظر في علاقاتها ببقية أطراف النزاع العربي – الإسرائيلي، خاصة سوريا، وهنا قد نشهد انفتاحاً أمريكياً – سورياً من شأنه تحقيق هدفين، أولهما دفع المحادثات غير المباشرة التي تجري حالياً بين دمشق وتل أبيب قدماً، وثانيهما فك الارتباط الإستراتيجي بين طهران ودمشق. أما فيما يخص لبنان فمن المتوقع في حال وصول إدارة ديمقراطية للبيت الأبيض أن يتم تبريد العلاقة مع حزب الله، ليس فقط كاعتراف بقوته في المعادلة اللبنانية الداخلية، وإنما أيضاً لدوره في المعادلة الإقليمية وتشابك علاقاته مع إيران وسوريا.

وفي كل الأحوال يصعب توقع حدوث اختراق حقيقي في عملية السلام خلال العامين الأولين للإدارة الأمريكية المقبلة، كما أن أي تحرك أمريكي في هذا الصدد سوف يكون محكوماً بثلاثة عوامل، أولها وجود رؤية واقعية لدى الإدارة الجديدة حول كيفية التعاطي مع « حالة » الشرق الأوسط الذي تركه الرئيس بوش مبعثراً ومعقداً. وثانيها، تكييف العلاقة مع طهران، وما إذا كانت هذه الإدارة سوف تقوم بمبادرة « تاريخية » لتطبيع العلاقة مع طهران وسحب فتيل التوتر معها. وثالثها، مدى استعداد إسرائيل للقبول بمبادرة السلام العربية والتعاطي معها بواقعية بحيث تعيد الحقوق لأصحابها.

4- دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط:

ثمة إجماع في دوائر السياسة الأمريكية بأن « المسألة الديمقراطية » العربية لا تحتل أولوية في برامج مرشحي الرئاسة الأمريكية، الجمهوري جون ماكين، والديمقراطي باراك أوباما. ولا يعود ذلك لهيمنة القضايا الداخلية، وفي مقدمتها الاقتصاد والصحة والهجرة والمناخ، على الحملة الانتخابية لكلا المرشحين، ناهيك عن استئثار ملفي العراق وإيران بأجندة السياسة الخارجية لكليهما فحسب، وإنما أيضاً للإرث الثقيل الذي تركته تجربة الرئيس الحالي جورج بوش على هذه القضية، والتي من شأنها تعقيد مهمة الرئيس القادم مهما كانت خلفيته الأيديولوجية.

فمن جهته يري ماكين، وهو هنا يمثل امتداداً لمدرسة « المحافظين الجدد »، أن الأولوية في الشرق الأوسط خلال المرحلة المقبلة يجب أن تكون لدعم الحرب على الإرهاب من جهة، واحتواء الخطر الإيراني من جهة أخرى. وعلى الرغم من انتقاد ماكين، ضمناً، للممارسات السلطوية في العالم العربي باعتبارها تشجع على نمو التطرف والإرهاب، إلا أنه لا يرى الديمقراطية « ترياقاً » ناجعاً لحل هذه الإشكالية. وهو هنا يناقض نفسه، ذلك أنه يصر في جميع لقاءاته وتعليقاته، على ضرورة إنجاز « المهمة » في العراق وذلك من خلال بناء نظام ديمقراطي حقيقي، حتى وإن كان الثمن البقاء هناك لمدة « مائة عام » على حد قوله. في حين لا يكف عن الترويج لفكرة إنشاء اتحاد كونفيدرالي يجمع بين الدول الديمقراطية للعمل على إرساء السلام والحرية حول العالم.

في المقابل يبدو أوباما أكثر التزاماً، مقارنة بغريمه الجمهوري، بمسألة نشر الديمقراطية بوجه عام وهو تعهد في إحدى لقاءته قبل شهور قليلة بتقديم الدعم المالي والمعنوي اللازم لمؤسسات نشر الديمقراطية الأمريكية مثل « المؤسسة الوطنية لدعم الديمقراطية » National Endowment for Democracy وغيرها من منظمات المجتمع المدني العاملة في نفس المجال. بيد أنه لم يتطرق مطلقاً لمسألة دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، كما أنه لا يمتلك رؤية واضحة لكيفية تحقيق ذلك.

ولعل أسوأ ما في أطروحة كلا المرشحين أنهما يربطان مسألة نشر الديمقراطية بمحاربة الإرهاب، وهما في ذلك يبدوان متأثرين بـ « تركة » الرئيس بوش في هذا الصدد، وهو ما يطرح شكوكاً جدية حول قدرتهما على التخلص منها إذا ما وصل أحدهما للحكم. ولا تصمد هذه الأطروحة إذا ما اُختبرت، فباكستان تعد دولة ديمقراطية، على الأقل مقارنة بنظيراتها في العالم العربي، ورغم ذلك تعد مصدراً رئيسياً لتفريخ المتطرفين والمتشددين داخلياً وخارجياً. في حين تتمتع دول عربية كالمغرب وتونس ولبنان ومصر بدرجات متفاوتة من الحريات والانفتاح السياسي « المحدود »، يختلف باختلاف ديناميات العلاقة بين لاعبيها السياسيين، ولكنها تعاني جميعاً قدراً من عدم الاستقرار لا يمكن أن تخطئه العين.

وتبدو مهمة الإدارة الأمريكية المقبلة معقدة فيما يخص نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط، فمن جهة ستحاول هذه الإدارة ضمان مصالحها التقليدية التي تبدو متحققة من خلال دعم الأنظمة السلطوية في المنطقة، ولكنها في نفس الوقت تواجه تآكلاً مشروعاً في مصداقيتها كقوة عالمية تسعى لنشر مبادئ الحرية والديمقراطية حول العالم. لذا فإن البعض قد اقترح على الإدارة المقبلة ضرورة العمل على دعم الديمقراطية في المنطقة وذلك من أجل استعادة المصداقية المفقودة للولايات المتحدة هناك [18].

وأغلب الظن أن هذه المسألة سوف يتم إعادة النظر فيها بحيث تبدو كما ولو كانت خطة طويلة المدى يتم فيها تغيير الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتعليمية بشكل هادئ ومتدرج، وذلك بدلاً من إستراتيجية « تقويض » الأنظمة التي اتبعتها إدارة الرئيس بوش.

(18) Marina Ottaway, Democracy Promotion in the Middle East : Restoring Credibility, Carnegie Endowment for International Peace, June 2008.